Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢- المجلد ١٤

The impact of Turkish regional security policy on political stability in Iraq after 2003

[1] Prof. Dr. Kamal Abdullah Hassan [2] Ibrahim Ahmed Saleh
[1] College of Political Science - Sulaymaniyah University
1: Email: kamal.hassan@univsul.edu.iq
2: Email: HawreSangaw@gmail.com

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.149382.1246
Submitted: 25/4/2024
Accepted: 28/4/2024
Published: 6/5/2024
Keywords:
security policy
Türkiye
Iraq
stability.

Abstract:

The Impact of Turkish Regional Security Policy on Political Stability in Iraq after 2003 The objectives of Turkish regional policy towards the Middle East after 2002, especially towards the US military occupation of Iraq in 2003, and how to deal with the political and security vacuum to avoid threats and risks to Turkish security and interests, as a result of the escalation of the activities of armed factions and terrorist groups especially after 2014, where Turkey sought to develop relations with Iraq in an attempt to enhance its influence, by employing all its capabilities to strengthen its relations with the political elites in Iraq in the face of the American and Iranian challenge. Several conclusions have been reached, including the following :

1. Iraq constitutes a vital arena for Turkish regional policy towards the Middle East to achieve its national interest security after 2003.
2. Turkey sought to prevent war against Iraq and therefore refused to participate in it, in an attempt to exploit the political and security vacuum in Iraq to serve its national security interests after 2003
3. Turkey uses all its capabilities to enhance its influence in Iraq to serve its security interests in competition with Iranian influence.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تأثير السياسة الامنية الاقليمية التركية على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. كمال عبدالله حسن [١] ٢ ابراهيم احمد صالح
كلية العلوم السياسية – جامعة السليمانية

المستخلص

ان أهداف السياسة الاقليمية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠٢، لاسيما تجاه عملية الاحتلال العسكري الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكيفية التعامل مع الفراغ السياسي والامني لتجنب التهديدات والمخاطر تجاه الامن والمصالح التركية، نتيجة تصاعد نشاط الجناعات المسلحة والارهابية لاسيما بعد عام ٢٠١٤، حيث سعت الى تطوير العلاقات مع العراق في محاولة لتعزيز نفوذها، من خلال توظيف كافة قدراتها لتوثيق علاقاتها مع النخب السياسية في العراق في ظل التحدي الامريكي والايراني. وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من اهمها ما يلي:

١. يُعد العراق المجال الحيوي للسياسة الاقليمية التركية تجاه الشرق الاوسط لتحقيق أمن مصالحها القومية بعد عام ٢٠٠٣.
٢. سعت تركيا الى منع قيام الحرب ضد العراق ومن ثمّ رفضت المشاركة فيه، في محاولة لاستغلال الفرصة لتوظيف الفراغ السياسي والامني في العراق لخدمة امن مصالحها القومية بعد عام ٢٠٠٣
٣. تستخدم تركيا كافة قدراتها بهدف تعزيز نفوذها في العراق لخدمة امن مصالحها لمنافسة النفوذ الايراني.

الكلمات المفتاحية: السياسة الامنية، تركيا ، العراق ، الاستقرار.

المقدمة

تأسست جمهورية تركيا الحديثة ، بزعامة الجنرال " مصطفى كمال أتاتورك " ، عام ١٩٢٣. أثر إنهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وفق أسس صاغها مؤسس الدولة كمال اتاتورك ، بهدف بناء دولة جديدة ، علمانية معاصرة وفق المبادئ الكمالية الأتاتوركية. ومن فحوى هذه المبادئ تأمين حماية إستقلال وسيادة تركيا في إقامة العلاقات الدولية ، وتحالفاتها الإقليمية ، وترتيب أولوياتها ، فكانت حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت عام (١٩٩٠- ١٩٩١)، فرصة تركيا لتعزيز دوْرها الإستراتيجي بإنضمامها إلى التحالف الدولي، للمشاركة في تلك الحرب، لأسباب تتعلق بمكانتها الاقليمية والدولية أمام حلفائها في الغرب وتأكيد دوْرها الاقليمي في منطقة الشرق الأوسط ، لحماية وخدمة أمن مصالحها

القومية، إضافة إلى كسبها دول منطقة الشرق الأوسط ، لاسيما دول الخليج العربي وإيران. بالأضافة الى تحجيم تأثير القوة العسكرية العراقية .

أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، كانت بمثابة ، محطة إنطلاق جديدة لتركيا ، في تفعيل دوْرها الإقليمي. وفيما يتعلق بإستراتيجية تركيا في منطقة الشرق الأوسط والمتغيرات التي أعقبت تداعيات ، أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ ، مستنداً على أسس ومبادئ العمق ، من خلال توظيف الإرث التأريخي والجِوار الجغرافي ، فضلاً عن موقف تركيا الرافض للمشاركة ، في الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ ومن ثُمّ دورها المتوازن تجاه الأطراف السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، وموقفها ضد حرب إسرائيل على لبنان ، عام ٢٠٠٦ ، وعلى غزة عام ٢٠٠٨ ، وموقفها في التعاون لمعالجة ازمة البرنامج النووي الايراني، وسياسة التدخلية تجاه الازمة السورية بعد عام ٢٠١١. إضافة إلى دوْرها في متابعة أحداث والازمات التي تعرضت لها عدد من الدول العربية عام ٢٠١١ .

أولاً: اهداف البحث: يمكن تحدي أهم اهداف البحث وفق ما يلي:

١. أهمية جيواستراتيجية الشرق الاوسط في السياسة التركية بعد عام ٢٠٠٢
٢. تاثير الاحتلال العسكري الامريكي للعراق على استقرار الامن الاقليمي بعد عام ٢٠٠٣.
٣. السياسة الامنية الاقليمية التركية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ثانياً: اشكالية البحث: تأثير المتغيرات الامنية والسياسية في العراق على تطور السياسة السياسة الامنية الاقليمية التركية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

ثالثاً: فرضية البحث: استخدمت تركيا قدراتها السياسية والامنية تجاه الفراغ الامني والسياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وانعكاس تداعياتها على الاستقرار الامن الاقليمي بهدف حماية أمن مصالحها القومية الا ان التحدي الامريكي والايراني حالت دون تحقيق تلك الاهداف.

رابعاً: منهجية البحث: سيتم استخدام منهج التحليل الوصفي لتطور المتغيرات السياسية والامنية في العراق وانعكاسها على تطور السياسة الامنية الاقليمية التركية بعد عام ٢٠٠٣

I. المبحث الاول

اهمية الشرق الاوسط في السياسة الاقليمية التركية بعد عام ٢٠٠٣

تحتل جيواستراتيجية الشرق الاوسط أهمية بالغة على سياسة الاطراف الاقليمية المؤثرة في تطور الاحداث في المنطقة نتيجة ما تمتلكه من قدرات لتعزيز نفوذها لخدمة أمن مصالحها في ظل الازمات التي تشهدها المنطقة منذ عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣ وما اعقبها من أزمات منذ عام ٢٠١١، سنتناول الموضوع في ثلاث مطالب مطلب.

I.أ. المطلب الاول

تطور جيواستراتيجية الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠١

يتطلب فهم العلاقات الأقليمية والدولية معرفة الوحدات السياسية الفاعلة في النسق أو النظام الأقليمي لأن تطور العلاقات بين الدول تستند على ظهور دور مجموعات معينة من الفاعلين السياسين المؤثرين ، ويقصد بهم الفاعلون الذين يقومون بأدوار معينة داخل النظام الدولى ، و ينطوي النظام على فاعلين أو أكثرفي حالة من التفاعل [١] ، استنادا الى مضمون مفهوم النظرية الواقعية التقليدية والجديدة، فإن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية لتفسير قضايا تطور العلاقات الدولية، بإعتبارها تمتلك القدرة والنفوذ في التأثير على التحكم في تحديد معالجات القضايا الدولية من خلال استخدام قدراتها وأدواتها الوطنية، لذلك فإن الدولة هي الأساس في منهج التحليل التقليدي، بإعتبارها الفاعل الرئيس في النظام الدولي[٢] ، لذلك تمارس الدولة دورها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية من خلال السلوك والنشاطات بقصد تحقيق أهدافها في السياسة الخارجية .

لذلك تُعد أهم مشكلة في السياسة الخارجية هو تحديد الزعيم الأقليمي وهو الدور الذي تقوم به الدول خاصةً في الشرق الأوسط ، التي ترى أنها تمثل قائداً أو زعيماً اقليمياً في الأقليم أو المنطقة نفسها التي تنتمي اليها، لذلك فان تحديد القوى الفاعلة الإقليمية في الشرق الأوسط،تحديد الدول المؤثرة في تطور القضايا الأقليمية لاسيما الأستقرارالسياسي في العراق من خلال تحليل دورها و مواقفها ومدى قدرتها على توضيف امكاناتها في التأثير على الأتجاهات العامة الإقليمية لخدمة أمن مصالحها، ومن ثم توضيف ذلك لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي . بمعنى آخر أي ان القوة الإقليمية المؤثرة هي تلك الوحدة الدولية التي تمتلك القدرة على التأثير داخل حدود إقليمها ، فهي مشابه لقوة كبرى في النظام الدولي ولكن فقط على مستوى الإقليم التابع له . [٣]

حيث لا تتمكن أي دولة أن تلعب دوراً رئيسياً في المنطقة الإقليمية المحيطة بها الا إذا كان تمتلك عناصر القدرة المتميرة مقارنة بقدرة أخرى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط أي ان الأمكانيات المادية والبشرية و الجغرافية و العسكرية والأقتصادية تسمح أن تؤدي ذلك الدور بصيغة ديمومة الأستمرار، وأستناداً لما تقدم يمكن للدول الفاعلة الإقليمية المؤثرة في

(١) محمد السيد سليم ، *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين* ، (دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع: ٢٠٠٤)، ص١١.
(٢) عبدالقادر محمد فهمي، *النظام السياسي الدولي دراسة في ألأصول النظرية والخصائص المعاصرة*، (عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٩)، ص٣٧ – ٣٩.
(٣) عامر مصباح، *نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية*، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١١)، ص٦٨.

الشرق الأوسط وفق النظرية الواقعية يمكن تحديدها في الدول التالية ، تركيا، إيران، السعودية،إسرائيل [١].

تعاني اقليم الشرق الأوسط من حالة عدم الأستقرار الأمني منذ الحرب العالمية الثانية نتيجة تطور القضايا التي تهدد أمن دولها لاسيما القضية الكردية و الفلسطينية بالإضافة الى المشاكل والخلافات بين نظمها السياسية ، حيث شهدت المنطقة حروب ١٩٤٨،١٩٥٦،١٩٦٧،١٩٧٣ فضلا عن حروب الإسرائيلية على لبنان ١٩٧٨،١٩٨٢،٢٠٠٩،وحروبها ضد غزة ٢٠٢٣،٢٠١٨،٢٠١٣،٢٠٠٨،٢٠٠٦،كما شهدت المنطقة الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، وحرب احتلال الكويت من قبل العراق في ٢ آب ١٩٩٠، وحرب تحرير الكويت ١٩٩١، وكذلك غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكيةوحلفائها عام ٢٠٠٣ وبالتزامن مع تطورهذه العلاقات ،كانت هناك أحداث ونزاعات حدودية متواصلة أصغرمثل:النزاعات الحدودية بين (مصر وليبيا، مصر و السودان، الأردن وسوريا، السعودية واليمن، السعودية وقطر ..الخ)وحوادث إظهار القوة من جانب "إسرائيل" و حدوث تدخلات عسكرية طويلة أم قصيرة الأمد(تركيا في قبرص ١٩٧٢وأقليم كردستان العراق ١٩٩١وفي سوريا٢٠١١)،(سوريا و"إسرائيل" في لبنان)،(إيران في العراق بعد عام ٢٠٠٣). [٢]

هذه النزاعات العسكرية تشير الى ان الأسباب والحوافز تُعد معقدة ، نتيجة أن العديد من الدول في المنطقة لديها مصالح تكمن خلف أمنها ومصالح محدودة مثل ألأستقرار الإقليمي أو التوازن الأستراتيجي، مستعدة لأن تقاتل تماماً من أجلها، والحقيقة أن مجتمعات الشرق الأوسط قد جربت الحكومات العسكرية لمدة طويلة ، فعلى مستوى النظام الإقليمي الشرق أوسطي تتنافس خمس دول من أجل بسط النفوذ و قيادة المنطقة تتمثل في " إسرائيل" الطامحة إلى دور أكبر في قيادة الشرق الأوسط، وايران التي تعد مركز الثقل الأساس لتوازن القوى الإقليمية و تركيا الذي أخذ دورها في التبلور بأتجاه إعادة صياغة وترتيب الأوضاع في المنطقة تدريجياً ومن خلال أسلوب القوة الناعمة بقدر الإمكان بما يحقق الأمن والسلام والتنمية لدول المنطقة وفقاً للرؤيا التركية، علاوة على دور السعودية التى ترى أنها مؤهلة للقيادة والزعامة في محيطها الإقليمي[٣].

---

(١) جليل عمر علي ، "الصراعات السياسية الأقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية"، (اطروحة دكتوراه، الجامعة السليمانية ، السليمانية ، ٢٠٢٠)، ص٨٩.

(٢) لمزيد من المعلومات عن الصراعات الأقليمية في الشرق الأوسط ينظر: بطرس بطرس غالى و شمعون بيريز، *ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط* ، ترجمة: ليلى حافظ ، (القاهرة: دار الشروق ، ٢٠٠٧)، ص ١٣٧.

(٣) فراس محمد الياس، *تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة*، (عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ١٨٣ – ١٨٥.

استناداً لما تقدم ، فإن جميع القوى الكبرى في العالم والقوى الإقليمية الشرق اوسطية لها مصالح لا تقل أهمية عن مصالح إيران، كما أن لكل منها تحالفاته وارتباطاته داخل المنطقة وخارجها، هذه التحالفات والارتباطات أسهمت في تحقيق التوازن الاستراتيجي في فترات وعدم التوازن (اختلال) لجيوسياسية الشرق الأوسط، ويتمثل هذه التوازن و عدم التوازن في المثلث الأستراتيجي الحساس الذي يقع في أطرافه كل من تركيا و مصر و إيران. من جهة اخرى ، تشكل التوازنات الخارجية شبكة من العلاقات المتداخلة مع مثلث السعودية سوريا العراق ، لذلك فان التحالفات القائمة في الشرق الأوسط وتوازناتها المقابلة، تراعي دور " إسرائيل" لتحديد العلاقة الجدلية بين هذه التوازنات كونها متداخلة ، حيث تستند التحالفات على أساس المصلحة والمتغيرات المستجدة بشكل عام، لان ميزان القوى غير مسقرة وغير حاسمة لطرفٍ ما، لذلك يسعى كل طرف لتحقيق أهميته الأقليمية واضعاف المنافسين وانهاء دورهم في إقليم الشرق الأوسط لذلك تعاني النظام الأمني في حالة عدم الأستقرار الامني الأقليمي إذ يتربص اللاعبون كل منهم بالأخر، ويبرم التحالفات التي تحقق مصالحه الأستراتيجية ، ويسعى للتخلص من منافسه [١] .

أن تدقيق المعلومات في الجدول ادنى الرقم (١) ينصح و يؤشر بأن الدول الفاعلة الأربعة (إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل) هي الأكثر أنفاقاً عند ملاحظ حجم الإنفاق العسكري لعام ٢٠١٦ ، كما أن الدول المؤثرة في المنطقة هى الدول الأكثر إنفاقاً عسكرياً مقارنة بالدول الأخرى الموجودة في الجدول، وهذا دليل آخر على أن كلاً من (إيران والسعودية وتركيا وإسرائيل) هم الذين يقودون منطقة الشرق الأوسط عن الدول الإقليمية الأخرى مما يؤكد تركيز أهداف سياستها الإقليمية لخدمة أمن مصالحها لتساهم في زيادة القدرة القتالية لقواتهم المسلحة و هذا يشمل كافة أجهزة استشعاروالدعم التسليحي واللوجستي إنعكاس ذلك على الأستقرارالأمني الإقليمي [٢].

جدول رقم (١) الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط و شمال أفريقا ٢٠٠٧-٢٠١٦

	الدولة	الإنفاق العسكري (مليارات الدولارات)		التغير (النسبة المئوية)	الأنفاق العسكري بثابة حصة من النتاج المحلي الأجمالي (نسبة مئوية)	
		٢	٢	٢٠٠٧-	٢	٢

(١) أحمد داود أوغلو، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ٣٩١.
(٢)سيمون ت. ويزمان وأود فلورانت، *نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطورات انتاج الأسلحة، من الكتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧)، ص٤٥٩.

		٠١٦	٠١٤	٢٠١٦	٠١٦	٠٠٧
	إيران	١ ٢,٤	١ ٠,٠	٧,٣-	٣, ٠	٣ ,٠
	السعودية	٦ ١,٤	٨ ٢,٥	٢٠	١ ٠,٤	٨ ,٥
	تركيا	١ ٥,٠	١ ٥,٤	٩,٧	٢, ٠	٢ ,٤
	إسرائيل	١ ٧,٨	١ ٦,٦	١٩	٥, ٨	٦ ,٧
	اليمن	٠ ٠	٢, ٢	٠٠	٠ ٠	٤ ,١
	البحرين	١ ,٤	١, ٥	٨٠	٤, ٨	٣ ,٠
	مصر	٥ ,٤	٥, ٢	٤,٢-	١, ٦	٢ ,٥
	العراق	٦ ,٢	٧, ٠	٩٧	٤, ٨	٢ ,٢
	الأردن	١ ,٨	١, ٥	٢٣	٤, ٢	٦ ,٠
٠	الكويت	٦ ,٤	٥, ٧	١٥	،٦	٣ ,٦
١	سوريا	٠ ٠	٠ ٠	٠٠	٠ ٠	٤ ,١
٢	الإمارات	٠ ٠	٢ ٣,٧	٠٠	٠ ٠	٣ ,٣
٣	عُمان	٩ ,١	١ ١,٠	٥٩	١ ٦,٧	١ ٠,٣

٤	قطر	٠ ٠	٠ ٠	٠٠	٠ ٠	٢ ٠,٠

المصدر: بيتر د. ويزمان، الإنفاق العسكري وعمليات نقل الأسلحة الى الشرق الأوسط وشمال أفريقا ، من الكتاب : التسلح ونزع الأسلحة والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠١٧،ص١٤٩.

I.ب. المطلب الثاني

أهمية جيوستراتيجية الشرق الأوسط في الفكر الجيوبولتيكي التركي بعد عام ٢٠٠٢

تعد تركيا فاعلاً مؤثرا في إقليم الشرق الأوسط ، وتكمن أهمية تركيا ا، بإعتبارموقعها ضمن المناطق القارية لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية أولاً، وثانياً في تواجد طرق المواصلات البرية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة، وتحكمها في ساحة الإتصال تجاه قارتي آسيا وأفريقا. الثالث، أن هذه المنطقة تضم خطوط سواحل الأحواض البحرية القريبة وتشكل الحديقة الخلفية التي تتدخل فيها تركيا بشكل مباشر. الرابع، جيو-اقتصادية المنطقة المتمثلة بالموارد المائية [١] .

أما فيما يخص موارد الطاقة، يعد الشرق الأوسط لاسيما العراق والخليج العربي، وطرق اتصاله مع البحر المتوسط عبر الأحمر، واتصاله مع المحيط الهندي عبر مضيق هرمز، من الأحواض البحرية الهامة التي يمكنها أن تدعم التأثير القاري لتركيا، والمناطق الزراعية وموارد الطاقة ومسارات خطوط نقل الطاقة وبخصوص الموارد المائية، تنبع من تركيا نهران أثنان من أهم انهار الشرق الأوسط ذو التأثير الخطير على الحياة الإجتماعية والإقتصادية وحتى السياسية للشعوب الذين يعيشون في كل من سوريا والعراق، ويتعلق بحقيقة منبعهما "تهديد خطير لقطاعي الأمن المائي والأمن الغذائي العربي".وهو الموضوع الذي اكتسب اهمية كبيرة اثر تفعيل تركيا مشروع "الاناضول الكبير – G.A.P" في جنوب شرق الأناضول كونه يمثل استراتيجية للتنمية الإقتصادية وإنها عامل هام للصراع الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط. [٢]

لذلك استخدمت تركيا بعد ٢٠٠٢ سياسة خاصة تتعلق بمسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية وموارد الطاقة كقضية أساسية وهامة في تخطيطها الإستراتيجي من أجل تحقيق التأثير على الموارد الجيو- أقتصادية فحسب، بل من أجل الإنسجام مع المتغيرات جيوسياسية

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي،مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.
(٢) عمر كامل حسن، *المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية*، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥)، ص ٤١٨.

المستجدة في المنطقة، ويمكن تحديد أهم الأهداف الجيوبولتيكية التركية في الشرق الأوسط كونها دولة فاعلة ومؤثرة في المنطقة لاسيما تجاه العراق وكما يلي:

١- **التوسع الإقليمي،** تسعى تركيا الى استغلال مجالها الحيوي في الشرق الاوسط اسوة بالسياسة الايرانية والاسرائيلية، وهي الدولة ذات الإرث الإمبراطوري الحديث في المنطقة حتى مطلع القرن العشرين لذلك لا يمكن لتركيا الدولة أن تقصر مجالها الحيوي داخل حدودها القانونية فحسب، الأمر الذي فرض عليها ضرورة التدخل في قضايا متعددة خارج حدودها ،لأن جغرافية تركيا تعد شبه جزيرة، محاطة بالمياه من ثلاثة أطراف، فضلا عن عمق جغرافي كبير، مما بعطيها ميزة القدرة على تطوير استراتيجيتها العسكرية بما يخدم أمن مصالحها القومية مقابل عدم امتلاك دول اخرى هذه القدرات [١]. ويمكن الإشارة الى عملية التوسع الإقليمي في السيطرة على مدينة الأسكندرونة في سوريا، وعلى جزء من جزيرة قبرص والمطالبة بولاية الموصل، بالإضافة الى تواجدها العسكري في شمال سوريا(روزآفا) وداخل أراضي إقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠١١.

٢- **أداء دور إقليمي** سعت تركيا تفعيل دورها الإقليمي في الشرق الأوسط بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وأنتهاء الحرب الباردة، بإستغلال أزمة غزو العراق لكويت عام ١٩٩٠، ضمن استراتيجية جديدة لتؤدي دور إقليمي بارز في منطقة الشرق الأوسط، من خلال دول الجوار الجغرافي في العراق، بمشاركتها في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ودورها الكبير إقليميا في مساعدة قوات التحالف الدولي [٢] ، وطموحها باعتبار الأزمة بمثابة أداة تغيير الخريطة السياسية في المنطقة، وأنه لابد وأن يكون لها دور في الجغرافيا السياسية الجديدة ، من خلال دور إقليمي تركي كبير في الشرق الأوسط والخليج العربي بعد عام ٢٠٠١، حيث يشير وزير الخارجية التركي الأسبق (أحمد داود أوغلو) أن تركيا الآن مضطرة لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري،لأنها أي تركيا فقدت الأحزمة الإستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، لذلك يؤكد على ضرورة معالجة حالة التوتر مع دول الجوار وعدم انتاج سياسات خلق الجدران بينها وبين دول المنطقة كجدار برلين، إذ إن إبقاء علاقات تركيا مع جيرانها بحجة الخوف من المؤثرات الأيديولوجية كما هو الحالمع إيرانبعد عام ١٩٧٩، أو بحجة الخوف من احتمال حدوث حرب أهلية بسبب الوضع في أقليم كردستان العراق بعد عام ١٩٩١، ، أو عن طريق تحويل الأزمات الاقليمية الى أزمات مزمنة وطويلة المدى ، إنما يهدف الى تقييد تركيا ضمن حدودها والسيطرة عليها بشكل غير مباشر [٣].

(١) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي ،مصدر سبق ذكره ،ص٦٣.
(٢) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره،ص٤١٨.
(٣) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مصدر سابق،ص١٧٢.

تأسيسا على تلك الرؤية الإستراتيجية اتجهت تركيا للعودة الى ما تسميه بـ"حديقتها الخلفية" متخذة مسارات جديدة أكثر فاعلية في سياستها الخارجية المؤثرة في المنطقة وبالتالي فإن توسيع حيزها وتحولها من دولة هامشية الى دولة مركز وجسر، كدولة مهمة من الناحية الجيو-سياسية ذات محور مركزي تدور حوله دول أخرى، وكما تشير رؤية داود أوغلو ،فإن تركيا تُعد قوة مركزية وتمتلك عمقا استراتيجيا ، ينبغي لها تبني صورة جديدة يهيمن عليها عامل القوة التركية الناعمة في شكل نفوذ اقتصادي وثقافي وسياسي [١] .

شهدت السياسة الدولية تغيرات واسعة على أكثر من صعيد خاصة بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، لذلك استخدمت تركيا سياسة مؤيدة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب، حيث شكلت هذه البيئة الدولية حالة ملائمة لتلركيا من أجل ممارسة دورها في تفاعلات أمنية، سياسية و إستراتيجية في مختلف المناطق والأقاليم في الجوار القريب، تزامن هذا مع تغيرات داخلية مؤثرة تمثلت في فوز حزب العدالة والتنمية في الأنتخابات البرلمانية٢٠٠٢، وتشكيل حكومة تركية من الحزب لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، واستمرار الحزب في الفوز الكاسح في الإنتخابات البرلمانية منذ عام ٢٠٠٢، وأكتسبت تركيا دفعا قويا بالميل تدريجيا للخروج من النمط الإنعزالي[٢] . الى الانفتاح باتجاه العمق الاستراتيجي الجغرافي التاريخي وتأكيده الإبتعاد عن فكرة الدولة الإسلامية والدعوة الى حرية العقيدة ، إستنادا الى نظرية العمق الإستراتيجي التي أعدها وزير الخارجية التركي الأسبق داوود أوغلو، حدد مقاربة فريدة تمزج بين الوضع الداخلي الذي يشمل الإستقرار السياسي والإقتصادي والتوجه الخارجي بوضع تصور جغرافي جديد أحدث من خلاله قطيعة مع التصور التقليدي المبني على تحديد الدول المجاورة، وقد سمحت هذه النظرية في تحرير السياسة الخارجية التركية من أغلال الإعتبارات الداخلية. [٣]

لقد تأثرت السياسة الخارجية التركية الجديدة بعد عام ٢٠٠٢ بعدد من المتغيرات الداخلية والإقليمية لذلك تَبَنت سياسات معتدلة تهدف الى فض النزاعات مع دول الجوار، وبناء علاقات متينة مع الدول العربية والأسلامية، ما كشف الستار عن قوة جديدة في الإقليم وطرف فاعل يحاول معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة يتمتع بأستقلالية نسبية في مواجهة الأدوار السياسية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالرغم من السعي لبناء علاقات متميزة مع كافة الدول المنطقة إلا أنها ركزت اهتمامها بأمن الإقليم، وتضاعفت أهمية السياسة الخالاجية التركية نتيجة حالة عدم الأستقرار الإقليمي ،مما دفع بالحكومة التركية الى الإسراع في التحرك ضمن إطار نظرية " العمق الأستراتيجي" والتي تؤكد على ضرورة التعامل والتفاعل مع الفاعلين الرئيسيين في الإقليم من أجل أن تتمكن من أن تبرز كقوة إقليمية

(١) علي حسن باكير، "صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقرة المفترض عام ٢٠٣٠"، مركز *الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، مجلة آفاق المستقبل*، العدد ٤، (٢٠١٠): ص٨٠-٨١.

(٢)عقيل سعيد محفوظ، *السياسة الخارجية التركية الإستمرارية- التغيير*، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص٥٥.

(٣) راينر هيرمان، *بين الدولة الدينية والدولة المدنية*، ترجمة: علاء عادل، (القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠١٢)، ص١٢٢.

بحكم موقعها ومكانتها الإقليمية والدولية لخدمة أمن مصالحها القومية، لذلك سعت في إبراز دورها الأمني والعسكري على الساحة الإقليمية، عبر المشاركة الفعالة في عمليات حفظ السلام، العمليات العسكرية على الأراضي السورية، المساعدات الإنسانية و تسويق منتجاتها العسكرية ودعم برامج التسلح والتدريب المشترك لتتحول بذلك من "مستهلك للأمن" الى "موفر للأمن" [١] ،

لقد تصاعد الدور الإقليمي التركي في ضوء النجاحات التي حققتها تركيا بشأن تأمين الإستقرار السياسي و الإقتصادي في تركيا، و السعي الى المحافظة عليه لتحقيق دور إقليمي فاعل و مؤثر، بهدف أن تكون دولة فعل وليست دولة ردة فعل، والأمر الذي سيزيد من تدخل تركيا في السياسة الإقليمية و المنظمات الدولية أي استراتيجية " الإنفتاح على الآفاق الجغرافية الجديدة" [٢] ، لذلك أعلنت تركيا عن مبادىء أساسية هدفها معالجة الأزمات الإقليمية بهدف تحقيق حالة من الإحتواء السياسي والأمني ويمكن تحديد أسس تحكم حركتها الإقليمية والدولية: [٣]

- ❖ الأمن للجميع.
- ❖ حل الخلافات من خلال الحوار.
- ❖ الإعتماد الإقتصادي المتبادل.
- ❖ التعايش الثقافي المتعدد

I.ج. المطلب الثالث

السياسة التركية تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتحديات التي تواجهها

I.ج.١. الفرع الاول

تطور عن العلاقات التركية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

توصف العلاقات التركية العراقية بأنها متقلبة لما مرت به من مد و جزر، منذ تأسيس الدولتين مطلع القرن العشرين، نجد أن العلاقات وقتها شهدت مشاكل منها قضية الحدود ومطالبة تركيا بولاية الموصل، هذه مشكلة تم تجاوزها الى غاية مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث تأثرت العلاقات بين البلدين بالمتغيرات الإقليمية والدولية وما خلفته أجواء الحرب الباردة وانضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي وتأسيس حلف بين تركيا والعراق عام ١٩٥٥ ليكون نواة حلف بغداد الذي انضمت اليه بريطانيا وإيران وباكستان، مرحلة سرعان ما أنتهت عقب تغيير نظام الحكم في العراق عام ١٩٥٨ وإعلان تركيا نيتها التدخل

---

(١) محمد عبدالقادر خليل، "الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخارجية التركية"، *مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية*، العدد١٨٤، (٢٠١٣): ص١٩- ٢٧.

(٢) محمد السيد سليم ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٧.

(٣) عبدالله تركماني، *تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده و مظاهره وحدوده*، (تونس: المغاربة للطباعة التوزيع ، ٢٠١٠)، ص٧٢.

العسكري في العراق لإعادة النظام الملكي وتراجعها عن ذلك، لحق هذا اصطفاف العراق الى جانب الإتحاد السوفياتي(السابق) ومرت العلاقات بين البلدين بمرحلة توتر طول تلك الحقبة ، ثم عادت العلاقات التركية-العراقية ودخلت مرحلة تعاون في عقدي السبعينات والثمانينات على أثر تقلص عوامل الإختلاف التي شهدتها المرحلة السابقة، ثم انتكست أثناء وبعد حرب الخليج الثانية١٩٩١ واشتراك تركيا فيها ضد العراق، عقب هذه المرحلة حدث انفتاح اقتصادي تركي على العراق بنهاية عقد التسعينات ومطلع الألفية الثالثة أفضى الى رفض تركي لشن أي حرب على العراق [١].

استغلت تركيا المتغيرات التي اعقبت عملية احتلال العراق عام ٢٠٠٣، لتوظيف دورها الاقليمي من خلال تعزيز نفوذها في العراق، بالتخلص من القوة العسكرية العراقية التي شكلت عاملاً خطيرا للامن التركي، نتيجة لظهور معادلاتٍ داخليةٍ و إقليميةٍ و دوليةٍ جديدة ، اعادت تركيا تأكيد مجموعة من الثوابت تجاه الحالة الجديدة في العراق ، والتي تُشكّل جامعاً مُشتركاً، بين مختلف القوى السياسية والعسكرية والإقتصادية في تركيا ومن أهمها ما يلي: [٢]

١. الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية، إنطلاقاً من أن أيّ تقسيم للعراق سيفتح أو من الممكن ان يفتح باب تقسيم كلّ الدول المجاورة له بما فيها تركيا .

٢. منع إقامة دولةٍ كرديةٍ مستقلةٍ في شمال العراق، إنطلاقاً من أن مثل هذه الدولة رسميّاً سيشجّع أكراد

تركيا وإيران وسوريا على الإحتذاء بأشقائهم في العراق

٣. منع أن يُشكّل العراق مستقبلاً أيّ تهديد بالنسبة لتركيا، على الرغم من أن تركيا هيّ دوماً مع عراقٍ

موحّدٍ إلا أنها تتخوف كثيراً من ظهور عراق قوي

٤. عدم السماح لإيران بممارسة أيّ نفوذٍ داخل العراق .

ادركت القيادة في تركيا بان الحرب واقعة لا محال، لذلك فرضت شروط المشاركة التركية في الحرب في المفاوضات من الادارة الامريكية، الامر الذي ادى بمجلس مجلس الأمن القومي التركي البرلمان بعدم المشاركة في الحرب لخدمة أمن مصالحها القومية، حيث اكد رئيس الحكومة الاسبق " عبدالله كول " إذا إندلعت حربٌ خارج إرادة تركيا فيجب ألاَّ تُعرّض مصالحنا الوطنية للخطر ، ويتطلب ذلك أن نتحرك معاً من زاوية مصالحنا الوطنية مع الولايات المتحدة شريكنا الإستراتيجي وحليفنا ". [٣]

---

(١) خضير عباس النداوي،"الدور التركي المحتمل في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي"، *مجلة آراء حول الخليج، مركز الأبحاث للخليج،جدة*،العدد٨٩، (٢٠١٢): ص٦٢-٦٣.

(٢) محمد نورالدين ، *إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٤)، ص ٤٠٨ .

(٣) محمد نورالدين ، المصدر نفسه، ص ٤٠٩

سَعَت تركيا إلى تدعيم علاقاتها بكافة الفصائل السياسية في العراق وذلك في إطار إستراتيجيتها ، لحفظ الإستقرار في العراق ولتحقيق مصالحها العُليا . حيث قام الرئيس العراقي جلال الطالباني، بزيارة رسمية لأنقرة في آذار ٢٠٠٨ وذلك بدعوة من نظيره التركي عبدالله كول، الذي أكد على ضرورة تعميق العلاقات بين بغداد و أنقرة ، في مواجهة التهديد الذي يُمثله حزب العمال الكردستاني للعلاقة بين الطرفيّن . وفي تموز ٢٠٠٨ ، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أوردوكان، بزيارة تأريخية لبغداد ، حصل خلالها على موافقة حكومة نوري المالكي على " التصديّ لحزب العمال الكردستاني . كما وقّع الطرفان إتفاقية لإنشاء (مجلس التعاون الإستراتيجي) ، إضافة إلى تعزيز العلاقات التجارية مع بغداد ، لتصل إلى (٢٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠١٠ " [١] .

وقد تكررت زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان إلى بغداد حيث زارها ، في ٢٠١١/ ٣/٢٩ وأكد أثناء مخاطبته أعضاء البرلمان العراقي ، أن بلاده " تريد عراقا موحداً، يحافظ على السلام، ويوفر الرفاهية لشعبه، والمنطقة وتدعم وحدة أرضه واستقلاله واستقراره ". واضاف " لقد وقفنا على مسافة متساوية ، مع جميع الاطراف في العراق ، ونحتضن جميع العراقيين بغض النظر عن دينهم ومذهبهم ، وسنعمل من أجل أن يعم الخير كل العراق " [٢] ، واعلن مُبْديا عن إستعداد تركيا لتقديم الدعم الكامل للحكومة ، والمساعدة لحل المشاكل ، في جميع المجالات، وهكذا تنامت وتطورت لعلاقات العراقية التركية في الوقت الحاضر ، بسبب التقارب والتنسيق بين البلدين .

ويمكن القول إن أي تدعيم للعلاقات المشتركة بين البلدين لابد أن يكون لفائدة المنطقة وهذا يعزز فرص تحقيق السلام في داخل المنطقة التي تشهد توترات وتبادل اتهامات وضغوط خارجية محاولة النيل من أي تقارب مزمع ويمكن أن تتبين حجم أهمية هذه العلاقات على المستوى الدولي ، من خلال الدعم الأمريكي الصريح لتعزيز هذه العلاقات ، فيسمح بإقامة شراكة إقليمية مستقبلا ، بين العراق وتركيا لكوْن الدولتين ترتبطان بمصالح متبادلة ، فضلاً عن محاولات التكامل الإقليمي التي تجري في المنطقة بين دول الخليج العربي وتركيا، ويمكن للعراق أن يكون طرفا فاعلا فيها مستقبلا. حيث أشار" أردوغان " أيضاً في تلك الزيارة الى أنه ، أتفق مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي على " رفع مستوى التعاون ، وعلى أعلى المستويات ومشدداً على أن تركيا لاترغب في وجود منظمة ارهابية تعرقل صفو علاقتنا مع العراق ، وهذا يتطلب العمل معا لمكافحة هذه المنظمة " ([٣]) (في اشارة الى حزب العمال التركي) .

أما عن إنسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية عام ٢٠١١، بموجب الإتفاقية الأمنية الموقعة ، بين الطرفيّن ، فإن تركيا ستكون أكثر الحلفاء تأثيراً بالنسبة للولايات المتحدة

---

(١) كمال عبدالله حسن، *الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١*، (السليمانية : مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية)، ص ١٥٩ .

(٢) خطاب رئيس زراء تركيا " أردوغان " ، أمام البرلمان العراقي ، في ٢٠١١/٣/٢٩ ، نريد عراقا موحداً يحافظ على سلام وأمن المنطقة"، موقع على الأنترنت :
http://www.al-iraqnews.info/new/reports/55201.html.

(٣) خطاب رئيس زراء تركيا " أردوغان " ، أمام البرلمان العراقي ، في ٢٠١١/٣/٢٩ ، مصدر سبق ذكره.

، لغرض تعزيز الشراكة الإستراتيجية ، إلى تعاون حيال العراق ، ومحاولة ردع إيران ، من ملء الفراغ ، بعد سحب القوات الأميركية، حيث تشير الأنباء أن أغلبية القوات الأميركية ستنسحب إلى داخل الأراضي التركية لتكون أكبرقوة ضاربة ، في المنطقة ، إضافة إلى أن هذه القوة ستدعم موقف تركيا ، تجاه أي تطور مستقبلي في مواقف إيران وسوريا خاصةً بعد عام ٢٠١١، وحالة عدم إستقرار في الداخل وتباين موقفي كل من تركيا وإيران حولها ، لذا فإن الموقف الأميركي بحاجة إلى مساعدة ودعم تركي كامل، والمعادلة تتمثل في موقف تركي إيجابي في العراق، بالاضافة الى إطمئنان تركيا من أي تطور في إعادة رسم خريطة المنطقة، لا يشمل تركيا وسيادتها. [١]

تعد مرحلة مابعد٢٠٠٣ أكثر المراحل تقلبا في العلاقات التركية العراقية،حدثت فيها تغيرات سياسية داخل الدولتين بموجب وصول حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا عام٢٠٠٢ وتغيير النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣،وتحسن العلاقات التي بلغت ذروتها بالإتفاق على تأسيس المجلس الأعلى للتعاون الإستراتيجي ٢٠٠٩ وتوقيع عددا من مذكرات تفاهم عام ٢٠٠٩ في الجوانب الأمنية والطاقوية وغيرها وتعتبر العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق من عوامل توتر العلاقات بين حكومتي أنقرة و بغداد، حيث أبدت بغداد قلقها حول طموحات أربيل الإقتصادية وتجاوزها بغداد في صفقاتها المتعلقة بالطاقة مع أطراف ثالثة. [٢] ، ثم توترت العلاقة بين الطرفين التركي والعراقي نتيجة إرسال تركيا لقوة مقاتلة من ألف جندي وعشرات الدبابات الى منطقة بعشقية شرق الموصل شهر ٢٠١٥،إذ أتخذت بغداد على إثر هذا عدة إجراءات ضدأنقرة في مقدمتها إغلاق الملحقة التجارية العراقية في تركيا واستدعاء السفير العراقي[٣]،في حين بررت تركيا ذلك بالسعي لمحاربة داعش وتحرير الموصل،إضافة الى وحدة التراب العراقي وحماية المدربين العسكريين الأتراك الذين يتولون مهمة تدريب عناصر عراقية [٤].

أزدادت حدة التوتر بين البلدين بمشاركة القوات التركية في عمليات التحالف لتحرير الموصل في شهر نيسان ٢٠١٦ ، حيث طالب رئيس وزراء العراقي حيدر العبادي بإنسحاب القوات التركية كون تواجدها غير قانوني، الجدير بالذكر أن صنع القرار السياسي للعراق وموقف الحكومة العراقية لها دعم من ايران كونها التي ترى في التواجد التركي في العراق عائقا في تحقيق مطامحها التوسعية،أيضا يمكن تفسير الإصرار التركي على مشاركة في تحرير الموصل تماما كعملية درع الفرات في سوريا، أين كان الهدف المعلن هو محاربة داعش،لكن الهدف الحقيقي هو إبعاد الأكراد عن الحدود التركية، فالهدف التركي الأساسي هو

(١) كمال عبدالله حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.
(٢) كمال عبدالله حسن، المصدر نفسه ، ص١٤٥ ،
(٣) غراهام فولر، *الجمهورية التركية الجديدة*، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩)،ص١٤٧.
(٤) محمد نورالدين، "مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة"، *مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،القاهرة*، العدد١٦٥، (٢٠١٦): ص٥٨.

حماية سكان الموصل السنة والتركمان من انتهاكات لمليشيات الشيعيةالموالية لإيران،التي تسعى لتوسيع نفوذها في العراق على حساب النخبة السياسية من المكون السُني [١].

أن الأزمات في سوريا و ليبيا واليمن أثرت على حالة الأحتواء السياسي والأمني الإقليمي والتي تسببت في تحديد السياسة الإقليمية التركية في تعاملها تطور الأحداث عام ٢٠١١ تمثلت في احترام الشعوب ورغبتهم في التغيير والديمقراطية، الحفاظ على استقرار وامن الدول والقيام بالغييربشكل سلمي، رفض التدخل الخارجي في الدول العربية التي تتعرض لأزمات سياسية و أمنية تجنبا لتكرار سيناريو العراق ٢٠٠٣وأفغانستان ٢٠٠١، لحماية أمن المصالح التركية القومية، بالإستناد الى الشرعية الدولية و التحرك في إطار قانوني دولي وقرارات الأمم المتحدة، حيث أثرت المحددات الأمنية دورا مهما في تشكيل السياسة الخارجية التركية لإن حالة عدم الإستقرار في دول الجوار الإقليمي من شأنها أن تكون مصدر تهديد للأمن القومي التركي، بالتالي اثرت على مستقبل استثماراتها السياسية والإقتصادية في المنطقة . [٢]

لقد تعزز دورها ونفوذها على المستوى الدولي من خلال أتباع مبدأ " القوة الناعمة" وذلك عبر قيامها بدور الوسيط الدولي النشيط في حل الأزمات الإقليمية بهدف تحقيق الإستقرار و التعاون الإقليمي في كل المجالات، سعت تركيا الى تعزيز دورها في أحداث التي تعرضت لها عدد من دول الإقليم عام ٢٠١١ بهدف تحقيق حالة الإستقرار الأمني من خلال الدعوة الى دعم الإصلاحات الديمقراطية، من خلال عدة مراحل، حيث تضمنت المرحلة الأولى على التحرك الحذر، حيث بدأت بالترحيب بثورات الربيع من خلال مشاريع الأصلاح السياسي ، لتصل الى المرحلة الثانية من المشاركة المترددة في تدخل حلف الناتو في ليبيا بين ضغط دولي متصاعد وتخوف من خسارة الدعم العربي،فقد أمتنعت عن القيام بدور فاعل في ليبيا مؤكدة على ضرورة التسوية السياسية للأزمة في ليبيا ومحذرة من استفحال القتال على النحو الذي تم سابقا في العراق. أما الأزمة السورية فقد كان لها تداعيات على مصالح تركيا ، فبعد أن نجحت تركيا في تحويل علاقتها العدائية مع سوريا بسبب دعم هذه الأخيرة لحزب العمال الكوردستاني الى صداقة قوية تطورت الى ربط علاقات أقتصادية وسياسية وأمنية مميزة مع النظام السوري، وذلك بعد عام ٢٠٠٢، حلت الأزمة وحالة عدم الأستقرارالأمني بعد عام ٢٠١١ التي لاتصب في مصلحة تركيا القومية خصوصا بعد تصاعد الصراعات المذهبية والطائفية التي أنتشرت في سوريا لاسيما مع بروز دور ما يعرف بتنظيم (داعش) الذي أصبح يهدد أمن تركيا القومي والأمن الإقليمي بشكل عام بعد العام ٢٠١٤. [٣]

---

(١) مي سامي المرشد، *الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط*،٢٠٠٢-٢٠١٦ ، (برلين: إصدارات المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٨)، ص٧٣-٧٤.

(٢) محمد السيد سليم، "تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، *ندوة العرب وتركيا*، *المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية*، *الدوحة* ،(٢٠١١): ص ٣٧١.

(٣) محمد السيد سليم، "تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، ندوة العرب وتركيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩.

لقد أثرت هذه العوامل الأمنية دورا رئيسيا في تحديد طبيعة العلاقات التركية-الخليجية بعد عام ٢٠١١لإنها ركزت العلاقة على الجانب الأمني بالإضافة الى الطابع السياسي- الإقتصادي من خلال تبلور حوارات استراتيجية هيكلية والتشارك في منتديات و لقاءات دورية تعني بالتباحث حول القضايا الأمنية. وقد أرتبط ذلك بعدد من المحددات الأساسية نتيجة طبيعة التطورات الإقليمية، وتحول التفاعلات و الصراعات الإقليمية الى نزاعات اقليمية شديدة، وبالرغم من ان ذلك لا يعني تشكل محور أو تحالف لإقليمي بين دول الخليج العربية وتركيا في مواجهة قوى إقليمية أخرى، فإنه يؤكد على الحالة غير المسبوقة من التي ساهمت في تعزيز الثقة المتبادلة في العلاقات الخليجية-التركية، حيث أعلنت تركيا أن أمن منطقة الخليج بات جزءا من أمنها الإقليمي [١] .

ان حماية الأمن القومي التركي لا تقتصر على القضايا المباشرة الخاصة بأمن الدولة بل تتسع ليشمل القضايا الإجتماعية والإقتصادية وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة. وتتركز اهداف السياسة الخارجية في تحقيق التكامل الداخلي الذي يمثل هدف من أهداف سياسة الأمن القومي، وتعزيز المكانة الإقليمية وأداء الدور الإقليمي كـ"دولة نموذج"، إذ تهدف السياسة التركية الى جعل تركيا دولة نموذج للبناء السياسي والحداثي، وذلك على مستويين،الأول للشرق الإسلامي الذي تشهد دولة متأخرة في نظمها السياسية، والثاني للغرب حتى يزيح اللبس مما يخلفه الإسلام المتطرف. ويبرز هذا في تصريح القيادة التركية، حين أكد صرح الرئيس التركي" أردوغان" في المنتدى الإقتصادي العالمي ٢٠٠٦:" تركيا نموذج لما يمكن للمسلمين فعله" [٢] ،أما أهم المبادئ السياسة الخارجية تجاه الشرق الاوسط، نتيجة تطور الاحداث في عدد من الدول العربية عام ٢٠١١، تتجسد في أربعة مبادئ اساسية وكما يلي: [٣]

١- ضرورة تحقيق الأمن المشترك للجميع،بحيث يساوي الأمن الحقيقي للفلسطينيين أمن الإسرائيلي، وأمن الشيعة العراقيين يجب أن يتساوي مع أمن السنة، وأمن العرب يجب أن يساوي أمن التركمان والكورد أو أي طرف.
٢- تغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة.
٣- تعزيز الإعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة.
٤- الحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعددفي إطارالتأكيد على التعايش الثقافي و التعددية.

(١) محمد نورالدين، *تركيا الصيغة و الدور*، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨)، ص٢١-٢٢.
(٢) محمد ياس خضير، *خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية*، (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٦)، ص٧٦.
(٣) محمد نورالدين، تركيا الصيغة و الدور، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

لذلك يستند الدور التركي على القدرات والمقومات القومية لتنفيذ أهدافه في التركيز على العمق الجغرافي والتأريخي القريب لخدمة ولحماية أمن مصالحها وفق مايلي: [١]

١- الفراغ الأمني الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار ماسمي بالنظام الإقليمي بعد إحتلال العراق عام٢٠٠٣ الذي شكل عامل خطير من التهديدات والتحديات التي باتت تواجه تركيا شيء الذي أدى الى تراجع ثقة تركيا في حلفائها في الناتو واقتناعها بعدم اكتراثهم بأمنها القومي في مواجهة التحديات المستمدة من الشرق الأوسط ، التي تتمثل في تصاعد تحدي القضية حقوق الكرد، بالأخص بعد الإقرار الدستوري لإقليم كردستان العراق بعد عام ٢٠٠٥، بالاضافة الى زيادة التحدي الإيراني:بعد احتلال العراق واخراجه من دور الموازن الإقليمي لإيران في ضل زيادة نفوذ الأخير في العراق و المنطقة.الأمر الذي فرض على تركيا ادراكها لمخاطر التهديد الأمني مما يتطلب أداء دور إقليمي في المنطقة بالمشاركة في تحديد تطور الأحداث الإقليمية بهدف تعزيز خطوط الدفاعات التركية الى أبعد نطاق ممكن من ألأراضي التركية.

٢- محاولة تركيا استغلال تراجع الدور الأمريكي في المنطقة لزيادة دورها تجاه الأحداث في كل من إيران،سوريا،مصروسعودية .

٣- الاستقرار في سياسة الإنفتاح في العمق الجغرافي التأريخي الغربي في محاولة التنافس مع النفوذ الإيراني لخدمة أمن مصالحها من تحالفات مع الدول والأحزاب والحركات لمدة طويلة.

٤- يعد الشرق الأوسط المجال الحيوي الوحيد في جوار تركيا الذي يمكنها فيه اداء دور اقليمي دون الإصطدام بقوى عالمية بالمقارنة بالقوقاز، حيث النفوذ الروسي أو في ألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي أو في آسيا الوسطى حيث امريكا وروسيا والصين.

٥- محاولة نشر النموذج التركي من الدروس التي يقدمها مثل التناوب السلمي للسلطة و إدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية والفصل بين الحزب والدولة، في ضل أزمة النظم السياسية والفراغ الأمني في الشرق الأوسط

لذلك تتطلع تركيا اداء دور دبلوماسي وسياسي و أمني فعال ومؤثر في العمق الجغرافي و التأريخي بإستخدام القوى الصلبة و الناعمة بعد عام ٢٠٠٢، في ظل الأزمة التي تعاني منها دول المنطقة التي أنجبت حالة من الفراغ الأمني لاسيما بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وتطور الأحداث في عام ٢٠١١، بهدف خدمة أمن مصالحها القومية وتعزيز مكانتها الأقليمية والدولية.

(١) إسلام جوهر و شادي عبدالوهاب، "سياسة تركيا اتجاه الشرق العربي-العراق وسوريا ولبنان"، *مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة*، العدد٤٣، (كانون الثاني ٢٠٠٩): ص١٥٠-١٥٣.

I.ج.٢. الفرع الثاني

التحدي الامريكي للسياسة التركية تجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

لقد غلب التوتر على العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، نتيجة رفض البرلمان التركي شن هجوم على الأراضي العراقية من الأراضي التركية٢٠٠٣،موقف تطابق مع الرغبة العربية في الإبقاء على توحيد العراق وعدم تقسيمه ودفع الى تعاظم دور تركيا في الشرق الأوسط، لاسيما في الدول العربية، من ناحية أخرى شكل الموقف التركي بداية التوتر في العلاقات التركية الأمريكية، لكن على الرغم من ذلك تبقى تركيا حاضرة في السياسة الخارجية الأمريكية بالأخص تجاه الشرق الأوسط نظرا لأهمية الإقتصادية والموقع الإستراتيجي، إضافة الى الدور التركي سياسيا وأمنيا من خلال عضويتها في حلف شمال الأطلسي ، لذلك تبقى الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة الى تركيا لتنفيذ سياسيها وأهدافها في المنطقة، إضافة الى أن استمرار الشراكة التركية الأمريكية ضرورية لحل المشكلات الإقليمية لتحقيق حالة من الاستقرار الامن الاقليمي في الشرق الأوسط، دليل ذلك المساهمة التركية في تأمين انسحاب القوات الأمريكية من العراق عام ٢٠١١، الى جانب الحاجة اليها لتكون وسيطا في أي عملية تسوية في الصراع العربي الإسرائيلي وكذلك مفاوضات الملف النووي الإيراني. [١]

تفسر حاجة كل طرف للآخر من خلال الرغبة التركية في تنويع السياسة الخارجية والإبقاء على إمكانية تطوير العلاقة ومنها تعزيز التواجد والدور التركي، إذ تبقى الولايات المتحدة الأمريكية بحاجة الى تركيا لتلعب دورا في المنطقة الإقليمية لأعتبارات جيوسياسي، لإستراتيجية وأمنية أهمها مع اسرائيل، العراق وسوريا، فبإعتبار تركيا نموذجا لدولة ديمقراطية مسلمة ذات تحالف وثيق مع أمريكا مامن شأنه أن يحسن صورتها في الشرق الأوسط وأهمية تركيا كموازن استراتيجي لإيران بعد حالة الفراغ الذي خلفها الإحتلال الأمريكي للعراق [٢] .

يعد الدور التركي يمثل غالبا انعكاس للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، الا أن المتغيرات الحاصلة في المنطقة أفرزت تباين وعدم توافق حيال ملفات عديدة منها الملف العراقي، الصراع العربي الإسرائيلي، الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، الا ان الملف العراقي شّكل أحد أبرز موضوعات التقاطع التركي الأمريكي فالعديد من المشكلات بين الطرفين هي امتداد مباشر للقرار الأمريكي بغزو العراق، الشيء ، وأوضح تعارض المصالح الأمريكية مع جهود تركيا الرامية الى تخفيف التوتر مع الجيران، حيث يتضح التباين في العراق حول وحدة الأراضي العراقية التي تشكل هاجسا خوف تركيا، فكانت واشنطن

(١) مي سامي المرشد، مصدر سبق ذكره ،ص١٠٠-١٠١.
(٢) الشريف تاغيان، *الشيخ رجب طيب أردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي*، (دمشق: دار الكتاب العربي، ٢٠١١)، ص٢٥٦.

المحرك الأساسي لتقسيم العراق الى فيدراليا ، ففي الوقت الذي قدمت تركيا الدعم لتكتل "أياد علاوي" في الأنتخابات النيابية ٢٠١٠دعمت أمريكا رئيس الوزراء الأسبق "نوري المالكي"، فبرز الدور الأمريكي وتقسيمه للعراق على أسس مذهبية الى جانب تعاظم النفوذ التركي الإيراني، حيث شكل الموقف التركي من تطور الاحداث عام ٢٠١١ عاملا إضافيا لاتساع الهوة بين الجانبين التركي والأمريكي، كونها لم تلتزم بالأسس التي بنيت عليها سياستها الخارجية ونالت الدعم الأمريكي على اساسها كنموذج للدولة الإسلامية ،من حيث عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجِوار، وهو ما برز خلال الأزمة المصرية ودعمها لجماعة الإخوان المسلمين ورفضها الإنقلاب وحكم "عبدالفتاح السيسي"، ومؤازرتها قضية فلسطينية، وتوتر العلاقات التركية الإسرائيلية على إثر أسطول الحرية عام ٢٠١٠ . [١]

جسدت الأزمة السورية أكبر المشاهد الخلافية بين الدولتين، حيث كانت الأولى تصرعلى أنه لاحل بوجود الأسد، بالمقابل ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأولوية هي محاربة تنظيم الدولة الإسلامية(داعش)مع تأكيد انقرة على أهمية إيجاد بديل معتدل لتنظيم داعش كون الفراغ الذي قد تركه القضاء عليه يشكل مجالا أوسع للتوسع الشيعي المدعوم من قبل إيران في المنطقة، وتمدد أكراد سوريا المتحالفين مع إيران، وتتخوف تركيا من أن نجاح الأكراد قد يشجع التطلعات القومية الكردية للإنفصال عنها وإعلان دولة [٢] .

يمكن القول أن العلاقات التركية الأمريكية لم تكن ندية أبدا رغم كونهما عضوين في الناتو، وأثبتت الأزمة السورية عدم اكتراث أمريكا بمصالح حليفتها وعدم مبالاتها بتداعيات استمرار الأزمة على الأمن القومي التركي، حتى أنها قدمت الدعم لمنظمات تصنفها تركيا على أنها إرهابية،تماشيا والألتزام الذي أملاه الإتفاق النووي مع إيران الذي تضمن عدم القيام بأي إجراء سياسي يقوض نظام الأسد، لكن فشل أمريكا في مكافحة "داعش" أعادها لمفاوضة تركيا على مطالبها أين بنيت عن ليونة الموقف الرافض لمنطقة آمنة في سوريا، حيث برز هذا في دعم أمريكا لعملية درع الفرات التي أنتهت في ٢٧مارس٢٠١٧[٣] .

دعمت أمريكا مشاركة تركيا في عملية تحرير الموصل من تنظيم داعش في شهر تشرين الأول ٢٠١٦، بالإضافة الى دورها في تهدئة التوتر التركي العراقي خلال عملية التحريروعلى المشاركة التركية، مايدل على أهمية الدور التركي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكيةفي المنطقة، فتبقى كل من الولايات المتحدة و تركيا بحاجة للأخرى في ظل تدهور أوضاع المنطقة .

الفرع الثالث : التحدي الإيراني للسياسة التركية اتجاه الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(١) محمد نورالدين، "تركيا والثورات العربية: سياسات مركبة تنهي العمق الأستراتيجي"، *مجلة شؤون عربية، ،الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة*، العدد١٤٦ ، (٢٠١١): ص٩٩.
(٢) أحمد أوغلو،"معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي عالم"، *مجلة رؤية تركية، مركز سيتا للدراسات، أنقرة*، العدد ١٤، (٢٠١٢): ص٤٥.
(٣) مي سامي المرشد، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤.

تميزت العلاقات التركية-الإيرانية بالصراع الدائم والمستمر، إذ شهدت الحقب التأريخية الماضية تنافسا سياسيا واقتصاديا بين البلدين، فضلا عن العوامل الأيديولوجية المرتبطة بإعتناقهما لمذهبين مختلفين كمبرر لحالات الصراع بينهما، ولايمكن التقليل من أهمية الصراع حول مناطق تعد مجالا حيويا لكليهمافي محيطهما الإقليمي الشرق-أوسطي فالتنافس السياسي بينهما أوجد تجاوبا ومحاور سياسية كانت علامة مميزة للسياسة الخارجية لكلا البلدين [١] ، وكان دخول تركيا عضوا في حلف شمال الأطلسي من أبرز التطورات السياسية ، مما جعل منها قاعدة متقدمة في مواجهة أية طموحات للهيمنة والتوسع الإقليمي من دول الجوار الجغرافي الأخرى ومنها إيران ، لقد تميزت العلاقات بين الدولتين بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران ١٩٧٩ بالإستقرار عموما، إلا أن الصراع على الحصول على المجال الحيوي في الشرق الأوسط ظل قائما بين الطرفين، إذ اعتمد كلاهما على تفعيل قوتهما الناعمة للنفاذ الى المنطقة ، والحصول على نفوذ مجالها الحيوي في المنطقة ، لذلك سعت السياسة الخارجية التركية الى تأكيد كونها لا تحقق مصالح تركيا فقط، وإنما مصالح الدول الإقليمية جميعا من خلال التركيز على تعزيز مفهوم الربح المتبادل، وليس مفهوم التنافس ذا الطبيعة الصفرية، وعلى حشد الطاقات والقدرات التركية لتفعيل القوة الناعمة للدولة، وجعلها أنموذجا يحتذى به، نظرا لأهمية العامل الجيوسياسي في تحديد وجهتها، فقد وضعت مبادىء هذه السياسة الخارجية لتحقيق مجالاتها الحيوية،

ان دراسة دقيقة للسياسة التركية بعد عام ٢٠٠٢، تحدد أهمية المجال الحيوي التركي في ايران والعراق وسوريا والخليج العربي، الا ان مكانة ايران ضمن مجموعة الدول المُميزة التي تعدها قوة مركزية تتمتع بعمق استراتيجي بفضل خصائصها التأريخية والجغرافية، ومن ثم فهو يضع تطوير علاقات قوية مع إيران على قائمة الأولويات التركية وتحتل إيران وموارد الطاقة فيها بالنسبة الى تركيا حيث يشكل مجال الطاقة من المجالات التي نشطت بشكل فاعل ومؤثر، عبر مد خط انابيب لتصدير الغاز الطبيعي من إيران الى تركيا، وكذلك بفضل الأستثمارات التركية في قطاع الصناعات الأستخراجية للغاز في إيران وبموجب مذكرة تفاهم وقعتها الدولتان عام ٢٠٠٨ ، ووصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين الى ٢٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠١٣ . [٢]

أما بخصوص المجال الحيوي التركي في الشرق الأوسط وسياسة الإنفتاح السياسي والإقتصادي التركي فيها بهدف تقليص النفوذ الإيراني منها، وعلى الرغم من أن تركيا تؤكد بأن سياستها ليس ضد أحد، الا ان سياسة الأنفتاح على دول الشرق الأوسط لاسيما في

(١) وجيه كوثراني، *الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية-القاجارية والدولة العثمانية*، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص٤٤-٤٥.
(٢) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره،ص٤٣٦.

العراق، يحتل حيزا واسعا من أجندة السياسة الخارجية التركية، علما أن هذا التوجه استند في بدايته الى البعد الجيواقتصادي، ذلك أن الأقتصاد والمال يشكلان جوهر المشروعين التركيين على المستوى الداخلي والإقليمي، حيث يشكل العراق ممرا اقتصاديا واستراتيجيا لتركيا على صعيد الأمن المائي والإقتصادي وأمن الطاقة، كما تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المجالات الأستراتيجية التي تحاول أنقرة النفاذ اليها، لأن دول "مجلس التعاون" تتمتع بمقدرات مالية ومخزون نفطي يؤهلان لأن تلعب دورا أساسيا في الأجندة التركية التي تحتاج بشدة الى هذين العنصرين، وبالمقابل ترى دول الخليج ان حجم تركيا وموقعها وقدراتها العسكرية وعلاقاتها السياسية وعضويتها في المؤسسات الدولية وحلف الشمال الأطلسي، تؤهلها للقيام بدور بالنسبة لها في: تحقيق توازن جيوستراتيجي مع إيران لكونها شريكا موثوقا به قادرا موازنة النفوذ الإيراني المتعاظم بعد عام ٢٠١١ [١]

وبذلك يكون البعد الجيو اقتصادي لتركيا قد توسع مع العراق واصبح " شريك استراتيجي خارجي" بالمقابل ايران قلقة لهذا التصنيف لتركيا على أنها شريك استراتيجي، التي من شأنها ما قد يمهد لعزل إيران، فإن سياسة تركيا الخارجية تتميز حاليا بأنها تستند على دورها في الإطارين الإقليمي والدولي، وتهدف الى الإسهام في تحقيق الغاية الإستراتيجية الكبرى للبلاد بالتحول الى قوة عالمية فاعلة، الأمر الذي يفرض عليها أن تثبت موقعها كقوة إقليمية بما يتناسب مع مفهوم "العمق الأستراتيجي" الذي يجعلها محور اهتمام عالمي بما تمثله بذاتها كأنموذج من جهة، وبمبادراتها ودورها من جهة ثانية، وهذا يحتاج الى بيئة مستقرة وآمنة لا يمكن الوصول اليها إلامن خلال دبلوماسية فعالة ودور قوي، وهنا بالتحديد يأتي دور السياسة الخارجية التركية وأدواتها [٢].

نفهم مما تقدم إن الصراعات الإقليمية حول القضية العراقية ناتجة من عملية الإحتلال والدور الأمريكي بعد عام ٢٠٠٣، والتي تركزت وبرزت في الصراع الإيراني والتركي والسعودي في العراق بالتزامن مع الصراع الإيراني الأمريكي على الأرض العراقية،وتاثير ذلك على حالة الإستقرار السياسي والأمني وإنعكاس تداعيات ذلك على استقرار الأمن الإقليمي، لاسيما في ظل الأزمات في كل من سوريا وليبيا واليمن بعد عام ٢٠١١، نتيجة إختلال التوازن القوى الإقليمي والدولي، لذلك ركزت اهداف السياسة السعودية اسوة بالسياسة التركية والايرانية زيادة مجال اهتمامها في العراق لتحقيق حالة من الاستقرار الامني بما يصب في خدمة استقرار الامن الاقليمي.

(١) علي حسين باكير، صعود تركيا الإقليمي، مصدر سبق ذكره ،ص٨٢.
(٢) عمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره،ص٤٤١.

الخاتمة

تم البحث في أهداف السياسة الاقليمية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد عام ٢٠٠٢، لاسيما تجاه عملية الاحتلال العسكري الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكيفية التعامل مع الفراغ السياسي والامني لتجنب التهديدات والمخاطر تجاه الامن والمصالح التركية، نتيجة تصاعد نشاط الجناحات المسلحة والارهابية لاسيما بعد عام ٢٠١٤، حيث سعت الى تطوير العلاقات مع العراق في محاولة لتعزيز نفوذها، من خلال توظيف كافة قدراتها لتوثيق علاقاتها مع النخب السياسية في ظل التحدي الامريكي والايراني. وقد تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات من اهمها ما يلي:

١. يُعد العراق المجال الحيوي للسياسة الاقليمية التركية تجاه الشرق الاوسط لتحقيق أمن مصالحها القومية بعد عام ٢٠٠٣.
٢. سعت تركيا الى منع قيام الحرب ضد العراق ومن ثمّ رفضت المشاركة فيه، في محاولة لاستغلال الفرصة لتوظيف الفراغ السياسي والامني في العراق لخدمة امن مصالحها القومية بعد عام ٢٠٠٣
٣. تستخدم تركيا كافة قدراتها بهدف تعزيز نفوذها في العراق لخدمة امن مصالحها لمنافسة النفوذ الايراني.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

١. أحمد داود أوغلو، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.
٢. بطرس بطرس غالى و شمعون بيريز، *ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط* ، ترجمة: ليلى حافظ ، القاهرة: دار الشروق ، ٢٠٠٧ .
٣. سيمون ت.ويزمان وأود فلورانت، *نقل الأسلحة على الصعيد الدولي والتطورات انتاج الأسلحة، من الكتاب: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.
٤. عامر مصباح، *نظريات التحليل الاستراتيجي والامني للعلاقات الدولية*، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١١.
٥. عبدالقادر محمد فهمي، *النظام السياسي الدولي دراسة في ألأصول النظرية والخصائص المعاصرة*، عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٩.
٦. عبدالله تركماني، *تعاظم الدور الإقليمي لتركيا: مقوماته وأبعاده و مظاهره وحدوده*، تونس: المغاربة للطباعة التوزيع ، ٢٠١٠.
٧. عقيل سعيد محفوظ، *السياسة الخارجية التركية الإستمرارية- التغيير*، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢.

٨. عمر كامل حسن، *المجالات الحيوية الشرق اوسطية في الاستراتيجية الايرانية*، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٥.
٩. غراهام فولر، *الجمهورية التركية الجديدة*، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩.
١٠. فراس محمد الياس، *تحليل السياسة الخارجية التركية: وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة*، عمان: شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
١١. كمال عبدالله حسن، *الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الاوسط بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١*، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.
١٢. محمد السيد سليم ، *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر و العشرين* ، دار الفجر الجديد للنشر و التوزيع : ٢٠٠٤.
١٣. محمد نورالدين ، *إحتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.
١٤. محمد نورالدين، *تركيا الصيغة و الدور*، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨.
١٥. وجيه كوثراني، *الفقيه والسلطان: جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية-القاجارية والدولة العثمانية*، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
١٦. مي سامي المرشد، *الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط*،٢٠٠٢-٢٠١٦ ، برلين: اصدرات المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٨.

ثانياً: الطاريح والرسائل الاكاديمية

١. جليل عمر علي ، "الصراعات السياسية الأقليمية في الشرق الأوسط: دراسة في ضوء نظريتي الواقعية والبنائية"، اطروحة دكتوراه، الجامعة السليمانية ، السليمانية ،٢٠٢٠،

ثالثاً: المجلات العلمية

١. أحمد أوغلو،"معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي عالم"، *مجلة رؤية تركية، ،مركز سيتا للدراسات،أنقرة*، العدد ١٤، (٢٠١٢).
٢. إسلام جوهر و شادي عبدالوهاب، "سياسة تركيا اتجاه الشرق العربي-العراق وسوريا ولبنان"، *مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،القاهرة*، العدد٤٣، (كانون الثاني ٢٠٠٩).
٣. خضير عباس النداوي،"الدور التركي المحتمل في العراق بعد الإنسحاب الأمريكي"، *مجلة آراء حول الخليج، مركز الأبحاث للخليج،جدة*،العدد٨٩، (٢٠١٢).
٤. علي حسن باكير، "صعود تركيا الإقليمي: تصورات عن دور أنقرة المفترض عام ٢٠٣٠"، *مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات، مجلة آفاق المستقبل*، العدد ٤، (٢٠١٠).

٥. محمد ياس خضير، "خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية"، *المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية ، مصر*، (٢٠١٦).
٦. محمد السيد سليم، "تحديات الحاضر ورهانات المستقبل"، *ندوة العرب وتركيا، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة* ، (٢٠١١).
٧. محمد عبدالقادر خليل، "الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخارجية التركية"، *مجلة دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية* ، العدد١٨٤، (٢٠١٣).
٨. محمد نورالدين، "مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة"، *مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة*، لعدد١٦٥، (٢٠١٦).
٩. محمد نورالدين، "تركيا والثورات العربية: سياسات مركبة تنهي العمق الأستراتيجي"، *مجلة شؤون عربية، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة*، العدد١٤٦ ، (٢٠١١).

رابعاً: مواقع الانترنت

١. خطاب رئيس زراء تركيا " أردوغان " ، أمام البرلمان العراقي ، في ٢٠١١/٣/٢٩ ، نريد عراقا موحداً يحافظ على سلام وأمن المنطقة ، موقع على الأنترنت :

http://www.al-iraqnews.info/new/reports/55201.html